الباب الرابع

السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

- أولاً: نشأة النقود، ووظائفها
- ثانياً: أشكال النقود
- ثالثاً: الطلب علي النقود وعرض النقود
- رابعاً: هيكل الجهاز المصرفي
- خامساً: التضخم

أولاً

نشأة النقود

كان الشخص يتبادل المنتجات مقابل منتجات أخري مباشرة، ويطلق هذه العملية "المقايضة" والمبادلات بهذه الطريقة تتضمن صعوبات كثيرة يتطلب التغلب عليها قبل إتمام كل عملية.

حيث يمتلك الأول سلعة يريد أن يتخلى عنها مقابل سلعة أخرى يرغب فيها، ويمتلك الثاني السلعة التي يرغب فيها الشخص الأول ويريد التخلي عنها مقابل السلعة التي يريد أن يتخلى عنها الشخص الأول.

أي يتعين أن يتوافر ما يسمى بالتقابل المزدوج.

نشأة النقود

أولاً

ومن ناحية ثانية يجب أن توجد وحدة تقريبية في قيمة الشيئين محل المبادلة حتى تحدث فعلاً، فالشخص الذي يريد أن يحصل على محراث مثلاً ويملكه شخص آخر في مقابل بقرة يمتلكها سيضطر إلى قبول شيء آخر بالإضافة إلى ذلك المحراث حتى تكتمل له قيمة معادلة للقيمة التي سيتخلى عنها، (البقرة) وقد لا يكون في حاجة إلى هذا الشيء، وقت إتمام المبادلة. ومن ناحية أخري فإنه من الصعب تقسيم البقرة وإعطاء صاحب المحراث جزءاً منها مقابل قيمة محراثه.

أولاً

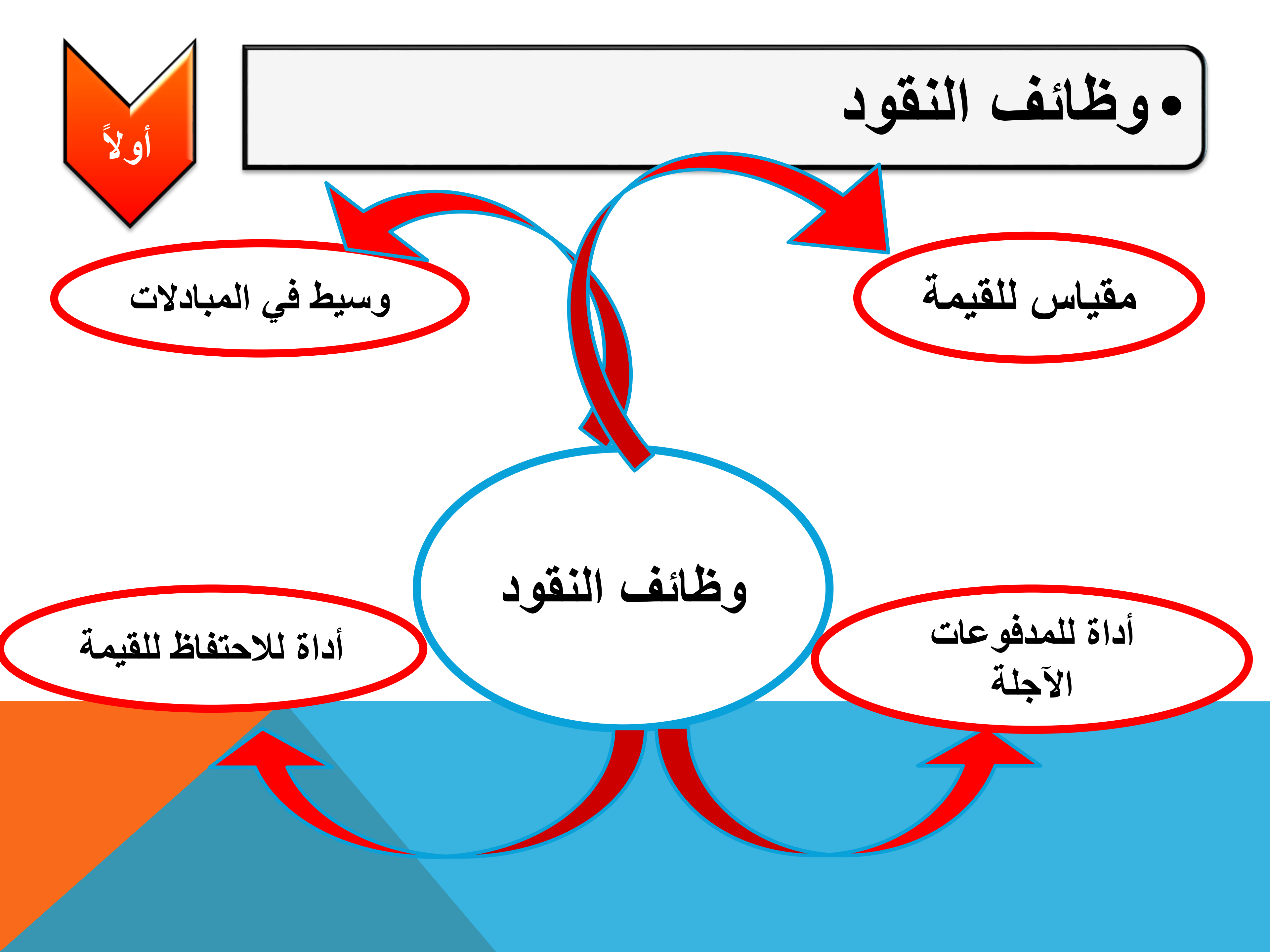
نشأة النقود

يمكن تذليل هذه الصعوبات إذا ما وجدت أداه تتوسط عملية المبادلة تُستخدم عندما يريد الشخص أن يتخلى عن شيء يملكه، مقابل الحصول على شيء آخر يحتاج إليه ويملكه شخص آخر، وتكون المهمة لهذا الوسيط هو تقسيم عملية المبادلة إلى عمليتين منفصلتين :

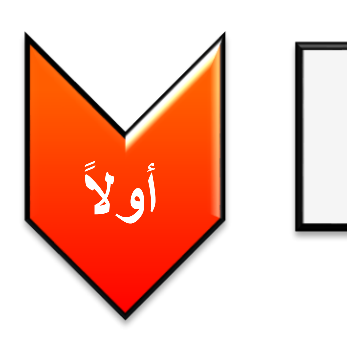
عملية تخلى وتتم مقابل الحصول على الوسيط وتسمى عملية بيع .

وعملية حصول وتتم مقابل التخلي عن هذا الوسيط وتسمى عملية شراء.

ويحل البيع والشراء محل المقايضة ويحل التبادل غير المباشر للمنتجات محل التبادل المباشر لها.



أولاً
• وظائف النقود
وسيط في المبادلات
مقياس للقيمة
وظائف النقود
أداة للاحتفاظ للقيمة
أداة للمدفوعات الآجلة



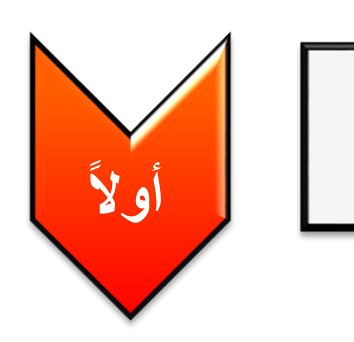
• وظائف النقود

أولاً: وسيط فى المبادلات:

بعد وجود النقود تم تقسيم عملية التبادل الي عمليتين هما البيع والشراء وبالتالي عدم التزام البائع بالشراء من مشتري معين كما لا يلتزم المشتري بالبيع إلى بائع محدد .

ويستطيع البائع التركيز في الحصول على أفضل المشترين ويستطيع المشتري التركيز في الحصول على ما يريد شراءه من أفضل البائعين.

وتجعل النقود القوة الشرائية في يد الأفراد، فتعطي لحاملها مجالاً واسعاً للاختيار وتمكنه من شراء أي شيء يريده في أي مكان ومن أي شخص.

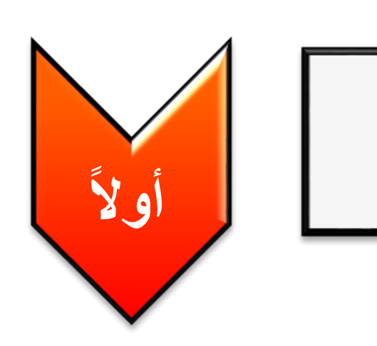


• وظائف النقود

ثانياً: مقياس للقيمة:

بعد أن أتسع نطاق التبادل في الاقتصاد، وأصبح يتم بين عدد كبير من السلع والخدمات أصبح من الصعب وجود مقياس مشترك للقيم، وتعمل النقود كمقياس للقيمة حيث تسهل عمليات التبادل والمحاسبة. ونستطيع التعبير بوحدات نقدية عن قيم الأصول والخصوم والنفقات والإيرادات والأرباح على اختلاف أنواعهم.

ولولا وجود النقود فإنه يتعذر على الاقتصاد إن لم كن يستحيل أن يؤدي وظائفه.



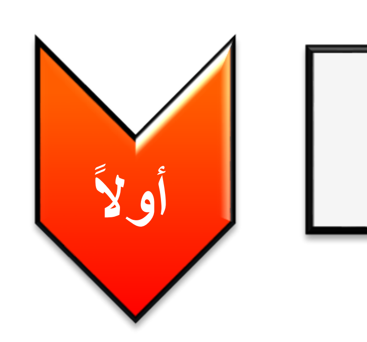
• وظائف النقود

ثالثاً: أداة للاحتفاظ بالقيمة:

تتمتع النقود بالقبول العام في الحاضر، ويمكن تأجيل تبادلها للمستقبل وقيامها بوسيط للتبادل يتوقف على توقعات الأفراد واعتقادهم باستمرار قبولها للمستقبل.

ولذلك فإن وظيفة الاحتفاظ بالقيمة تظهر باعتبارها مكملة لوظيفتها كوسيط في التبادل. ويرغب الانسان في الاحتفاظ ببعض القيم التي اكتسبها اليوم للغد كي يستخدمها في المستقبل.

وهكذا تظهر النقود لتؤدي وظيفتها كأداة للاحتفاظ بالقيم، أو تخزينها خلال فترة معينة من الزمن.



• وظائف النقود

رابعاً: أداة للمدفوعات الآجلة:

تسهل عمليات العقود الآجلة لتسويق المنتجات وتحديد أثمانها وتسليمها في وقت لاحق، وتيسير عمليات الاقتراض في تقدير ما يدفعه المقترض إلى المقرض في المستقبل.

وبدون النقود يتعذر تنفيذ العقود الآجلة التي تتعلق بالمستقبل ويتعذر الإقراض والاقتراض، وذلك لعدم وجود الوحدة التي تقيس قيمة العقود الآجلة والقروض، ويستطيع الأفراد والحكومات الاقتراض أو إصدار السندات، التي تحصل بمقتضاها على الأموال اللازمة، وأن يتم سداد قيمة هذه القروض أو السندات في آجال لاحقة.

وهكذا فإن النقود باعتبارها أداه للمدفوعات الآجلة تسهل العمليات التي تتم في المستقبل مثلما تسهل عمليات التبادل الاقتصادي في الوقت الحاضر.



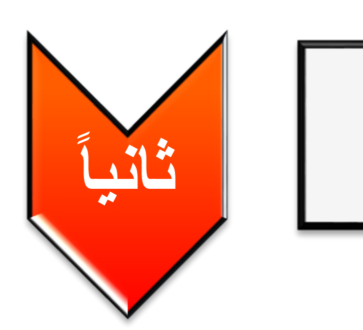
• أشكال النقود

اتخذت المجتمعات على مدار الزمن أشكالاً مختلفة من النقود تقسم إلى مجموعتين:

أنواع النقود

النقود السلعية
Commodity Money

النقود الإلزامية
Legal Money



• أشكال النقود

❑ النقود السلعية Commodity Money .

تم استخدام معدني الذهب والفضة في فترة سابقة لأن لهم بعض المميزات وهي:

التمتع بالقبول العام، وقابلية التجزئة لوحدات أصغر، وسهولة التخزين، وسهولة حملها، وارتفاع القيمة بالنسبة للسلع الأخرى.

وقامت الحكومات بسك هذه المعادن بوزن معين. وشكل معين، دائري أو مربع مثلا حتى يسهل التعرف عليها، وذلك بهدف تحقيق استقرار المعاملات في الأسواق.

ويطلق على النقود المصنوعة من الذهب المسكوكات الذهبية، والنقود المصنوعة من الفضة المسكوكات الفضية. وكانت قيمة المسكوكات تعادل قيمة ما تحتويه من معدن، لذا يطلق عليها النقود السلعية لأنها تستخدم كنقود وسلع في وقت واحد.



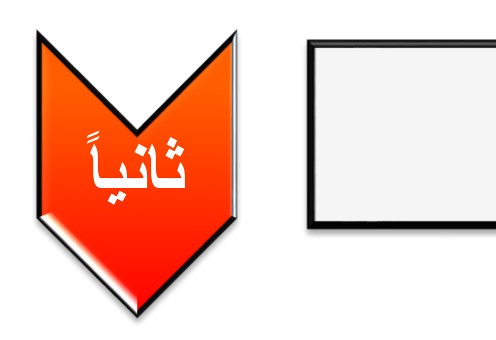
• أشكال النقود

- النقود الالزامية Legal Money .

أي شي يفرضه القانون على الأفراد لاستخدامه كنقود في عمليات التبادل. وتتميز هذه النقود بارتفاع قيمتها القانونية عن قيمتها السلعية، وتكتسب قيمتها من الإلزام القانوني وتتخذ النقود الإلزامية ثلاثة أشكال هي:

أنواعها :

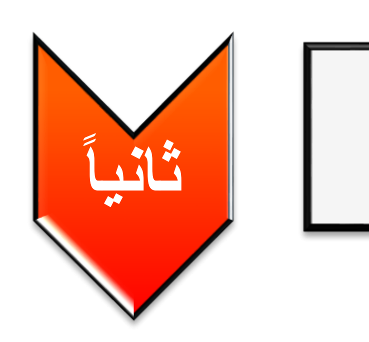
العملات المعدنية | العملات الورقية | الودائع المصرفية



• أشكال النقود

☐ العملات المعدنية.

تمثل جزء صغير من كمية النقود في المجتمع، وفي مصر تصدر وزارة المالية عملات معدنية فئة خمسة وعشرون قرشاً، وخمسون قرشاً، ومائة قرش، وقيمة المعدن في هذه العملات تقل عن القيمة المسجلة عليها.
وتكتسب هذه العملات قيمتها من القانون، الذي يلزم الأفراد استخدامها في التداول وإلا تعرضوا للعقوبة.
والهدف من سك الفئات الصغيرة هو مساعدة الأفراد على تداول السلع في الأسواق، ويطلق عليها " النقود المساعدة " لذلك حدد القانون حدود قصوى لها في سداد الالتزامات، فعلى سبيل المثال حدد المشرع المصري مائتي قرش من النقود المعدنية حداً أقصى يمكن قبوله في سداد الالتزامات أي ان النقود المساعدة لها قوة إبراء محدودة في سداد الالتزامات.



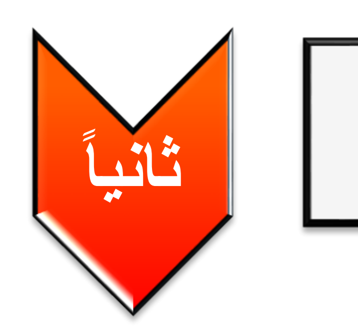
• أشكال النقود

□ العملات الورقية أو البنكنوت.

يُصدر البنك المركزي أوراق بنكنوت بفئات مختلفة، وتستمد قيمتها من الإلزام القانوني للأفراد بقبولها .

وكانت أوراق البنكنوت يمكن مبادلتها بمقدار معين من الذهب يحدده القانون. أما الآن تغيرت الأوضاع، فجميع العملات الورقية تصدر دون غطاء ذهبي في جميع دول العالم. هذا لا يعني عدم وجود قواعد تحدد حجم النقود التي تصدرها الحكومة، فالقانون هو الذي يحدد شكل غطاء العملة، وليس بالضرورة أن يكون ذهباً.

ففي مصر يحدد القانون غطاء العملة بالذهب والعملات الأجنبية والسندات الحكومية والسندات على حكومات أجنبية والأوراق التجارية.



• أشكال النقود

❑ الودائع المصرفية :

يستطيع الفرد الحصول على السلع أوالخدمات وسداد قيمتها بواسطة الشيكات المصرفية، وتقوم الحكومات أوالمشروعات بسداد التزاماتها عن طريق إصدار الشيكات بنفس السهولة التي يتم بها الدفع النقدي.

وتتوقف نسبة الودائع المصرفية من إجمالي كمية النقود في المجتمع على مدى استخدام الشيكات في سداد الالتزامات في المجتمع. فكلما تعود الأفراد على إصدار وقبول الشيكات في تعاملهم، ارتفعت نسبة الودائع المصرفية بالنسبة لكمية النقود في المجتمع.



• عرض النقود Money supply

❑ " كمية النقود المتاحة في الاقتصاد في فترة زمنية محددة ".

ويشمل صافي النقد المتداول (خارج البنك المركزي) والبنوك التجارية والودائع الجارية لدى البنوك التجارية.

وتوجد وسائل أخرى تؤدي بعض وظائف النقود في الاقتصاديات المعاصرة، مثل الودائع الآجلة التي لا يمكن سحبها إلا بعد فترة زمنية معينة. ويطلق عليها شبه النقود حيث لا يمكن استخدامها بسرعة، مثل النقود.

وتشكل أشباه النقود مع كمية عرض النقود إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد القومي.

وكمية النقود المتاحة في المجتمع عديمة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة .

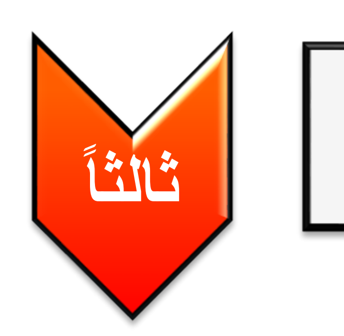


• الطلب علي النقود Money Demand

كمية النقود التي يرغب الفرد في الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل أصول مالية تدر عائداً .

دوافع الطلب علي النقود:

- الطلب بدافع المعاملات
- الطلب بدافع الاحتياط
- الطلب بدافع المضاربة



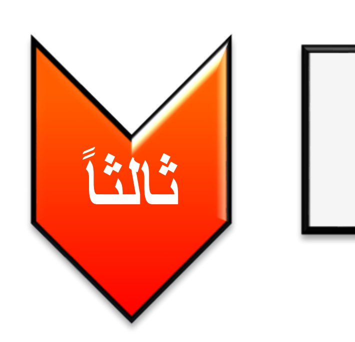
• دوافع الطلب علي النقود

- **الطلب بدافع المعاملات:**

المعاملات هي الصفقات التي تتم على مستوى الاقتصاد القومي، سواء علي مستوي المستهلكين أو علي مستوي المشروعات . ويعتبر العامل المحفز للأفراد أوالمشروعات للاحتفاظ بثروتهم في شكل نقود ويبني على خاصيتين هما: الثقة في النقود، والراحة في استعمالها.

ويتميز الطلب بدافع المعاملات بضعف العنصر الإرادي، وهو الرغبة في الاحتفاظ بالنقود لمواجهة حاجات التعامل، فهي وسيلة تطلب لغاية.

ويفضل الافراد النقود لمواجهة المدفوعات التي تستلزمها المعاملات في حياتهم اليومية. وتتوقف كمية النقود التي تطلب بدافع المعاملات، على مستوى الدخل القومي، وعلى حجم المبادلات، وسرعة دوران النقود وهي دالة متزايدة.



• دوافع الطلب علي النقود

▪ الطلب بدافع الاحتياط :

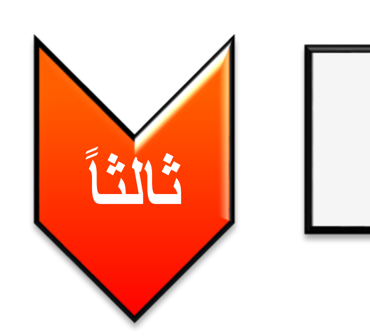
الدافع الذي يجبر الأفراد أوالمشروعات على الاحتفاظ بالنقود لمواجهة الظروف الطارئة التي قد تحدث في المستقبل.

ليكونوا على استعداد للاستفادة من الفرص السانحة، أو لمواجهة الحوادث الطارئة، أو انخفاض أسعار بعض السلع، أو الاستفادة من فرصة لعقد صفقة رابحة، أو زيادة غير متوقعه في النفقات........ ألخ

فهو طلب إرادي نتيجة لقرار الوحدة الاقتصادية (الفرد ـ المشروع) بناء على احتمالات المدفوعات في المستقبل.

ويتوقف على مستوى الدخل القومي، فيزيد بزيادته وينقص بنقصانه.

ويمثل الطلب على النقود بدافع المعاملات، والطلب على النقود بدافع الاحتياط، الجزء الأكبر من مجموع الطلب على النقود.



• دوافع الطلب علي النقود

▪ الطلب بدافع المضاربة:

أو تفضيل السيولة وهو أن يحتفظ الأفراد بالنقود للاستفادة من فروق الأسعار، وتحقيق الربح بسبب ما يحدث من تطورات في الحياة الاقتصادية، وخاصة في سعر الفائدة.

فالأفراد الذين يتوقعون ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل. يحجمون عن استثمار أموالهم في أصول مالية طويلة الأجل، ويحتفظون بنقودهم لاستثمارها في المستقبل. وعلى العكس عندما يتوقع الأفراد والمؤسسات انخفاض سعر الفائدة في المستقبل، فإنهم يسارعون إلى شراء الأصول المالية لتحقيق فوائد أكبر، وهكذا تفضل السيولة بدافع المضاربة.

ويتوقف الطلب بدافع المضاربة على سعر الفائدة، وتكون كمية النقود المطلوبة بدافع المضاربة (متغير تابع) هي دالة متناقصة لسعر الفائدة (المتغير المستقل) وتتميز بمرونة كبيرة، بالنسبة للتغير في سعر الفائدة.



• هيكل الجهاز المصرفي

ويتكون هيكل الجهاز المصرفي في مصر من البنك المركزي بالإضافة إلى (101) بنك، وتتقسم انواع هذه البنوك إلى:

- انواع البنوك
  - البنوك التجارية
  - بنوك الاستثمار والاعمال
  - البنوك المتخصصة
  - البنك المركزي



• هيكل الجهاز المصرفي

أولاً : البنوك التجارية:

وتقوم بقبول الودائع تحت الطلب أو لآجال محددة والسماح للأفراد والمشروعات باستخدام الشيكات للسحب منها بالإضافة إلى مزاولة عملية الإقراض لتمويل النشاط الاقتصادي الداخلي الخارجي. وتعمل على تنمية المدخرات والاستثمارات المالية في الداخل والخارج وإقامة المشروعات.

ويبلغ عدد هذه البنوك في مصر (44) بنكاً منها (4) بنوك يملكها القطاع العام و (40) بنكاً مشتركاً وخاصاً، بما في ذلك البنوك الوطنية للتنمية ويصل عددها (18) بنكاً.



• هيكل الجهاز المصرفي

ثانياً: بنوك الاستثمار والأعمال:

وتقوم بتجميع المدخرات وتخصيصها في مجالات الاستثمار، وتمويل عمليات التجارة الخارجية. ويجوز لها إنشاء شركات للاستثمار.

ويصل عددها في مصر إلى (11) بنك مشتركاً خاصاً، بالإضافة إلى (22) فرعاً لبنوك أجنبية.



• هيكل الجهاز المصرفي

ثالثاً: البنوك المتخصصة:

وهي التي تتولى نوع معين من النشاط الاقتصادي وفقاً للقوانين الصادرة بتأسيسها.

فمثلا بنك التنمية والائتمان الزراعي والذي تغير أسمه للبنك الزراعي المصري يخطط الائتمان والتمويل في القطاع الزراعي، وتقديم التمويل للوحدات المحلية ومشروعات الجمعيات التعاونية.

وبنك التنمية الصناعية يقدم قروضاً للصناعات الصغيرة والحرفية ويساهم في إنشاء المشروعات الصناعية.

وتسهم البنوك العقارية في قروض لأصحاب العقارات بضمان عقاراتهم، ويبلغ عدد البنوك المتخصصة في مصر (21) بنكاً.



• هيكل الجهاز المصرفي

رابعاً: البنك المركزي:

هي أهم مؤسسة تشرف على النقد والائتمان في مصر، فيصدر الأوراق النقدية، ويراقب الائتمان ويضمن سلامة النظام المصرفي.

وهو أداة تدخل الحكومة للتأثير على السياسة النقدية والائتمانية، ويقوم بالرقابة على النشاط النقدي والائتماني للبنوك التجارية.

ويطلق عليه في مصر البنك المركزي المصري، ولا تزال بعض الدول تسمي البنك المركزي باسمه القديم.



• هيكل الجهاز المصرفي

أهم وظائف البنك المركزي:

أ- بنك إصدار البنكنوت:

في عام 1960 منحت الحكومة المصرية حق امتياز للبنك الأهلي المصري لإصدار أوراق البنكنوت، ويحدد القانون طريقة إصدار أوراق البنكنوت، ويجب أن يكون لكل جنيه مقابل، وبدأ التطور التاريخي لإصدار النقود بوجود غطاء ذهبي كامل، ثم استخدم النقد الأجنبي القابل للتحويل إلى ذهب، والأوراق التجارية والسندات الحكومية وأذونات الخزانة بجانب الذهب كغطاء للنقد. وهناك ثلاث طرق رئيسية لإصدار النقد هي:



• هيكل الجهاز المصرفي

طرق إصدار النقد:

- ❑ وضع حد أقصى لكمية النقد التي تصدر دون غطاء ذهبي، على أن يغطى كل إصدار جديد بغطاء ذهبي كامل.
- ❑ يحدد القانون حداً أقصى لكمية الإصدار ككل. سواء أكانت مغطاة بذهب أو أي أصول أخرى.
- ❑ تحديد نسبة محددة بين كمية الإصدار من النقد وبين الغطاء الذهبي. فقد يحدد القانون 50% من كمية الإصدار لابد من تغطيتها بذهب.

وبدأ اصدار البنكنوت في مصر عام 1898 وحدد القانون نسبة 50% من الإصدار يجب تغطيتها بالذهب، ثم ألغيت هذه النسبة، ليحدد القانون غطاءً شاملاً مكوناً من ذهب، وعملات أجنبية وأوراق تجارية، وسندات، وأذونات الحكومة.



• هيكل الجهاز المصرفي

أهم وظائف البنك المركزي:

ب - بنك الحكومة :

يحتفظ البنك المركزي بأرصدة الحكومة النقدية، وتتم مدفوعات الحكومة مثل المرتبات والأجور والمشتريات من خلال سحب شيكات على البنك المركزي، ويتم إيداع إيرادات الحكومة مثل الضرائب في البنك المركزي، ويقدم البنك المركزي قروضاً للحكومة وقت الحاجة سواء أكانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، ويحتفظ البنك المركزي بأرصدة الدولة من الذهب والعملات الأجنبية كما أن الرقابة الحكومية على الصرف وسعر الصرف تتم من خلاله.



• هيكل الجهاز المصرفي

أهم وظائف البنك المركزي:

جـ - يقوم بالرقابة على الائتمان:

يوجد نوع آخر من النقود وهي النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تقوم المصارف التجارية بخلقها عندما تمنح الائتمان لعملائها. وتعني الرقابة على الائتمان: الرقابة على حجم النقود الكتابية، نقود الودائع وذلك منعاً للتضخم أو تجنباً للانكماش.

ويستخدم البنك المركزي بعض الأساليب للرقابة علي الائتمان (تعرف بوسائل السياسية النقدية) من أهمها ما يلي:



• هيكل الجهاز المصرفي

أولاً: سياسة سعر الصرف (الخصم):

يحدد البنك المركزي سعر الفائدة، ويستطيع التأثير في السياسة الائتمانية بتغييره فإذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة تضخمية، يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة انكماشية، عن طريق زيادة سعر الفائدة، وينخفض حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد .
وعندما يمر الاقتصاد بمرحلة كساد تتبع السلطات سياسة توسعية، حيث تخفيض سعر الفائدة، مما يقلل من تكلفة الحصول علي نقود مما يسهم في انتعاش الاقتصاد القومي والخروج من أزمة الكساد.
ترجع أهمية سعر الخصم وكذلك سعر الفائدة إلى أن أسعار الفائدة قصيرة الآجل في السوق المالية تتأثر به، وتعتمد عليه في تقلباتها، وأصبحت هذه السياسة في الوقت الحاضر مؤشراً هاماً للمصارف التجارية، يعبر عن اتجاهات السلطات النقدية في تحديدها لسياسة الائتمان.



• هيكل الجهاز المصرفي

ثانياً: عمليات السوق المفتوحة:

يقوم البنك ببيع وشراء الأوراق المالية، بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي.

فعندما ينخفض مستوى النشاط الاقتصادي وترغب الدولة القضاء على الركود، يتدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية، ويشتري الأوراق المالية ويدفع قيمتها بشيكات مسحوبة على البنك المركزي ويودع البائعون هذه الشيكات لدي البنوك التجارية، مما يزيد الودائع وبالتالي زيادة الاحتياطات النقدية، التي تمكن البنوك التجارية من التوسع في منح الائتمان، بمقدار يزيد عن الزيادة في احتياطاتها النقدية، مما يزيد من القوة الشرائية في الاقتصاد، وبالتالي زيادة الطلب، وبالتالي زيادة التشغيل والإنتاج، مما يخلق حالة من الرواج والازدهار.

رابعاً

• هيكل الجهاز المصرفي

وعلى العكس إذا ساد التضخم في الاقتصاد القومي، وترغب السلطات الحد من الزيادة في الإنفاق الكلي وتخفيض الطلب الفعلي، يتدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية ويبيع الأوراق المالية مقابل حصوله على شيكات مسحوبة على البنوك التجارية، ويحصل على قيمة هذه الشيكات من ودائع البنوك التجارية المودعة لديه، وتقل الاحتياطات النقدية، مما يؤدي إلى تقليل ائتمان البنوك التجارية بعدة أضعاف مقدار النقص الحاصل في احتياطاتها النقدية، وتضطر البنوك التجارية إلى عدم تجديد القروض للعملاء، وبالتالي تخفيض القوة الشرائية في الاقتصاد القومي.



• هيكل الجهاز المصرفي

سياسة تعديل نسبة الاحتياطى النقدي القانونى:

أعطى القانون الحق للبنك المركزي تحديد نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لديه. فإذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة توسعيه فإنه يخفض نسبة الاحتياطي القانوني من 25% إلى 20% مثلا، مما يزيد من إمكانيات البنوك التجارية على خلق نقود الودائع والتوسع في منح الائتمان، وينتقل الاقتصاد القومي من حالة الكساد إلى حالة الانتعاش، وعلى العكس إذا ما أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية يزيد نسبة الاحتياطي القانوني من 20% إلى 25% مثلاُ، وتنخفض امكانيات البنوك على خلق النقود الكاتبية، وتلجأ إلى سياسة تقييد الائتمان، ويعود الاقتصاد إلى حالة الاستقرار التى كانت سائدة قبل ظهور التضخم وارتفاع الأسعار.



• هيكل الجهاز المصرفي

أهم وظائف البنك المركزي:

د - بنك البنوك:

يقوم البنك المركزي بدور مشابه لما تقوم به البنوك التجارية بالنسبة للأفراد. فتودع البنوك لديه جزءاً احتياطياتها النقدية، كما تقوم البنوك التجارية بخصم الأوراق التجارية ويقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية، ويقدم القروض إليها، وتعتبر من الوظائف الأساسية للبنك المركزي تقديم القروض إلى البنوك التجارية عند الحاجة حتى لا تهتز الثقة في الجهاز المصرفي من جهة، وتدعيم ثقة الأفراد في النظام بأكمله من جهة أخرى.

خامساً

• التضخم

التضخم Inflation

ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، وتدهور مستمر في القوة الشرائية للنقود، والمستوى العام للأسعار هو متوسط أسعار جميع السلع والخدمات، بالمقارنة بأسعارها في سنة سابقة يطلق عليها سنة الأساس.

نظريات تفسير التضخم:

هناك النظرية التي رأت أن التضخم ينشأ نتيجة لارتفاع التكاليف

وهناك النظرية التي نادت بأن سبب التضخم هو زيادة الطلب عن العرض

وهناك النظرية التي قالت ان التضخم يرجع إلى إفراط السلطات النقدية في إصدارالنقود دون أن تتناسب هذه الكمية مع حجم السلع والخدمات المتاحة، وهناك من يرى أن السبب في ارتفاع الأسعار يعود إلى التضخم المستورد أي ارتفاع تكاليف الواردات.



• التضخم

أنواع التضخم :

هناك منظورين للتمييز بين أنواع التضخم:

التمييز بين أنواع التضخم

باعتباره تغير في المستوي الأسعار
- سريع جامح
- بطئ زاحف
- مكبوت مقيد

باعتباره سبب في تغير الأسعار
- تضخم الطلب
- تضخم العرض
- التضخم الركودي

خامساً

• التضخم

التضخم السريع أو الجامح:

عندما يتعرض الاقتصاد إلى موجات من الارتفاع الحاد في مستويات الأسعار، يعقبه ارتفاع الأجور، ويعقبه ارتفاع آخر في الأسعار، عندها يبلغ التضخم صورة خطيرة يتزايد الارتفاع يوماً بعد يوم ثم شهراً بعد شهر والحل الوحيد في هذه الحالة تغيير العملة والسبب في هذا هو حالة التوقعات فيما يتعلق بالأسعار في المستقبل، فعندما يتوقع الأفراد استمرار ارتفاع الأسعار فإنهم يهرعون إلى إنفاقها عندما تقع في أيديهم ويشترون أي شيء حتى لو لم يكونوا في حاجة إليه، هذا في جانب الطلب،

أما في جانب العرض فإن المنتجين يتوقعون ارتفاع الأسعار في المستقبل، ويحجزون كل ما يمكنهم حجزه من سلعهم، وينتجون من أجل التخزين أكثر مما ينتجون من أجل التصريف، وهكذا تتسع الفجوة بين حجم الطلب على المنتجات والحجم المعروض منها.



• التضخم

التضخم البطيء أو الزاحف:

يتزايد معدل تغير الأسعار ببطء غير ملموس، فترتفع أسعار السلع والخدمات تدريجياً وبمعدلات منخفضة، وينشأ هذا النوع من التضخم بعد الخروج من مرحلة كساد، وتتزايد الأسعار كلما اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانتقال لمرحلة الرواج.

التضخم المكبوت أو المقيد:

تتخذ الحكومات بعض الإجراءات التي تمنع ظهور الارتفاع في الأسعار، مثل فرض الأسعار الإلزامية، وتجميد مستويات الأجور، والإشراف على بيع السلع بأسعار تقل عن أسعار السوق، ومنح الإعانات للمشروعات لتغطية جزء من نفقات الإنتاج، ويثير التضخم المكبوت العديد من المشكلات، مثل وجود ندرة واضحة في عرض السلع والخدمات، ويمنع الأثمان من توزيع الموارد الاقتصادية عند مختلف الاستخدامات الممكنة، ويمكن أن يتسبب إضعاف الحافز على العمل والإنتاج لدى الأفراد.



• التضخم

تضخم الطلب :

يعرف بأنه كمية كبيرة من النقود تقابلها كمية قليلة من السلع والخدمات، ولذلك ترتفع الأسعار، وينشأ نتيجة زيادة الإنفاق بمعدلات تفوق الكميات المعروضة من السلع في المجتمع، وينشأ أيضا نتيجة تفاؤل رجال الأعمال بالمستقبل فيزيد الطلب على عوامل الإنتاج، ويترتب على زيادة الطلب عن العرض ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، ويحدث هذا النوع في الدول النامية عند الإنفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية التي تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً قبل أن تؤتي التنمية ثمارها، في هذه الحالة تقوم الدولة بخلق قوة شرائية إضافية دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج.

خامساً

• التضخم

تضخم العرض:

ينشأ نتيجة التغيرات في نفقات المشروعات، والتي تحدث نتيجة مطالبة العمالة برفع مستوى الأجور، دون أن يصاحب هذا الارتفاع زيادة في إنتاجهم، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لثبات الكميات المعروضة.

التضخم الركودي:

هو ارتفاع مستمر في الأسعار مع انخفاض الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي وحدوث انفصال بين المستوى العام للأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي، وقد بدأت هذه الظاهرة مع ارتفاع أسعار البترول، ترتب عليه عدم قدرة المشروعات على تقديم نفس القدر من الإنتاج عند نفس المستوى العام للأسعار، إلا إذا انخفضت أسعار عوامل الإنتاج وعلى الأخص الأجور أو ارتفاع إنتاجية العامل، وقد أدى عدم تغير أسعار وإنتاجية عوامل الإنتاج إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، دون أن يصاحب ذلك زيادة في الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي، وبالتالي نشأت ظاهرة التضخم الركودي.



• التضخم

أسباب التضخم :

الحروب وبرامج التسليح.

برامج التنمية الاقتصادية.

ارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيطة أو المواد الغذائية المستوردة

ما تقوم به المشروعات الاحتكارية من زيادة أرباحها عن طريق زيادة النسبة المئوية التي تضيفها إلى نفقة الإنتاج كربح متوسط لها.

زيادة معدلات الأجور.



• التضخم

آثار التضخم:

تختلف آثار التضخم من طبقة لأخرى ومن فئة اقتصادية إلى أخرى فهو يفيد البعض فائدة كبرى، ويضر بالبعض الآخر ضرراً بليغاً.

1- أثر التضخم على الناتج القومى:

ارتفاع نفقات المعيشة نتيجة لانخفاض قيمة النقود، قد يؤدي إلى اضطرابات عمالية تعطل الإنتاج، وكما أن الارتفاع المتواصل للأسعار كفيل بإبقاء أقل المشروعات كفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، وبالتالي يؤدي التضخم إلى وجود جزء من الموارد الاقتصادية في بعض المشروعات منخفضة الكفاءة الإنتاجية ما يؤثر في النهاية على الناتج القومي الإجمالي.



- التضخم

2- أثر التضخم على توزيع الدخل القومى:

يؤثر التضخم علي إعادة توزيع الدخل الحقيقي بين كل الفئات، فيستفيد بعض الأفراد بدرجة أكبر من الدرجة التي ترتفع بها الأسعار، وهم أصحاب المشروعات، وحملة الأسهم، والمزارعون، وأصحاب المهن الحرة. وفي نفس الوقت توجد فئات يصيبها التضخم بخسارة في الدخل الحقيقي وهي الفئات التي ترتفع دخولها بمعدلات أقل من الارتفاع في مستوى الأسعار مثل العمال الذين لا يتمكنون من الحصول على زيادات في الأجور تتناسب مع الزيادات في الأسعار، وموظفو الدولة، وأصحاب المعاشات.



• التضخم

3- أثر التضخم فى إعادة توزيع الثروة القومية:

يؤثر التضخم تأثيراً كبيراً في إعادة توزيع الثروة بين مختلف الفئات، فيؤخذ من البعض كي يعطي البعض الآخر، ومن يأخذ منهم التضخم هم الدائنون، ومن يعطيهم هم المدينون، حيث أن ارتفاع الأسعار يمكن المدينين من سداد الديون بواسطة نقود أقل في قوتها الشرائية عن النقود التي حصلوا عليها.

وهكذا تنتقل الثروة من الدائنين إلى المدينين ويدخل في عداد الدائنين البنوك والمستثمرون لأموالهم في شكل سندات وودائع في صناديق التوفير، حيث يتسبب تضاعف مستوى الأسعار في تخفيض ثروات هؤلاء الأشخاص فهم معرضون لأن يتلقوا في مقابل ما سبق أن أقرضوه من أموال نقوداً تقل كثيراً في قيمتها عن تلك التي سبق أن أقرضوها.

خامساً

• التضخم

علاج التضخم:

هناك عدة طرق لعلاج التضخم أهمها:

- تقليص القوة الشرائية بتقييد الاستهلاك.
- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة الضرائب المفروضة بدلاً من التمويل بالعجز.
- اتباع سياسة انكماشية بتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يؤثر على القطاعات الاقتصادية.
- تأجيل القيام بالمشروعات الجديدة التي لا تضر بخطط التنمية الاقتصادية.
- العمل على رفع كفاءة الاستخدام للموارد الاقتصادية.
- عدم رفع الأجور بنسبة أكبر من زيادة الإنتاجية (تحديد الأجور وفقاً للإنتاجية الحدية).


شكراً
أي سؤال


شكراً